«وربة» يدعم ويساند حملة «المركزي»

الغانم: «لنكن على دراية» مبادرة متميزة لتعزيز الثقافة المالية المجتمعية

البنك أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد ويلعب دورا مهما في تسهيل المعاملات الاقتصادية والمالية

لدينا القدرة على الحماية من الجرائم الإلكترونية في ظل تطور المعاملات المصرفية

حرصًا من بنك الكويت المركزي على تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي إطار توجيهاته نحو توسيع وتعزيز دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية، تتواصل فعاليات حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي انطلقت بإشراف بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بمشاركة جميع البنوك الكويتية، بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

جاء ذلك في بيان صحفي أشار فيه بنك الكويت المركزي إلى أهمية التوعية بمخاطر عمليات الاحتيال والجرائم الإلكترونية التي تستهدف العملاء بطرق متنوعة، سواء عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية على تطبيقات الهواتف الذكية، أو حتى المكالمات الهاتفية، حيث تستخدم تلك الوسائل بغرض الحصول على المعلومات المصرفية السرية للعميل مثل رقم حسابه ورقمه السري ورقم OTP وذلك بغرض سرقة الأموال أو سرقة البيانات الشخصية.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حماية عملاء القطاع المصرفي أطلقت حملة «لنكن على دراية» إعلانًا توعويًا يوضح كيفية تجنب عمليات الاحتيال الإلكتروني وطرق حماية البيانات المصرفية والشخصية للعملاء، من خلال تجنب الاستجابة لأي مكالمة أو رسالة من طرف مجهول، والتأكيد على أن البنوك لا تطلب المعلومات المصرفية للعميل عبر المكالمات الهاتفية أو البريد الإلكتروني أو الرسائل أو غيرها.

من جانبه أشاد الرئيس التنفيذي في بنك وربة شاهين حمد الغانم بحملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية»، التي أطلقها بنك الكويت المركزي، واتحاد مصارف الكويت بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، باعتبارها مبادرة متميزة من مبادرات بنك الكويت المركزي، الرامية إلى تعزيز مستوى الوعي المالي، والتوعية المصرفية، وتعزيز الثقافة المالية المجتمعية، بما ينعكس على ز يادة حماية العملاء ضد أي مخاطر محتملة من جهة، وتعزيز ثقتهم بالمؤسسات المصرفية من جهة أخرى، وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

وأكد الغانم في تصريح صحفي صادر عن البنك على دور ومساندة ودعم بنك وربة لحملة التوعية المصرفية « لنكن على دراية» التي توفر وسيلة مناسبة لتوعية عملاء البنك وحمايتهم، والحفاظ على حقوقهم لدى التعاقد للحصول على التمويلات ، وكذلك حقوق العملاء من ذوي الاحتياجات الخاصة، مشيرا الى أن بنك وربة حريص على الالتزام بتوجيهات وتعليمات بنك الكويت المركزي بما فيها تخصيص أحد فروعه في كل محافظة لخدمات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث يقدم لهم الخدمات والتسهيلات والوسائل التي تراعي أوضاعهم وتسهيل الحصول على جميع الخدمات المصرفية.

وذكر أن أبرز ما يميز الحملة هو نشر الثقافة المالية والمصرفية في جميع القطاعات وتعزيزها بأفضل الممارسات، إضافة إلى التعريف بالخدمات التي تقدمها البنوك ، وتسليط الضوء على العديد من المواضيع ذات الاهمية مثل التعريف بدور وأهمية البنوك في المنظومة الاقتصادية ، وكيفية الحماية من الجرائم الالكترونية في ظل تطور المعاملات المصرفية الالكترونية.

وأشار الغانم إلى قيام بنك وربة بمساندة الحملة من خلال وسائل التواصل الخاصة بالبنك، بما يحقق انتشارا واسعا لرسالة وأهداف الحملة، ويضمن تفاعل الجمهور مع مضمونها، مشيدا بدور الحملة في تعزيز ثقافة الادخار لدى أكبر عدد ممكن من مختلف شرائح المجتمع ، وحثهم على التعامل مع القطاع المصرفي بما يسهم في تحقيق الشمول المالي وكيفية الاستفادة من المنتجات التي يقدمها « وربة» في هذا المجال، إلى جانب التوعية بحقوق العميل عند الحصول على التمويل الشخصي سواء الاستهلاكي أو الإسكاني، وكذلك الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وآلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية،

بالإضافة إلى البطاقات المصرفية المتنوعة، وأهم الخطوات الواجب اتباعها لتجنب التعرض لعمليات الاحتيال، والتوعية بمخاطر ما يعرف بـ «تكييش القروض» والاستثمارات عالية المخاطر، والتحذير من مخاطر الاستثمار في المنتجات عالية المخاطر التي يتم ترويجها عبر الانترنت مثل التعامل بالعملات الافتراضية.

وأوضح الغانم بأن هناك وسائل متنوعة وقنوات عديدة سيتم استخدامها من قبل بنك وربة في حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» ،حيث تشتمل الحملة على فيديوهات توعوية وتصريحات صحفية ومواد تعريفية، وذلك عبر عدد من قنوات التواصل، وخصوصًا القنوات الرقمية، والحسابات الخاصة على منصات التواصل الاجتماعي، وفروع البنك وغيرها من نقاط التواصل مع الجمهور بما يضمن أوسع انتشار لرسالة الحملة، وتفاعل الجمهور.

من جانب آخر قال الغانم أن البنك يعتبر أحد الدعامات الأساسية للاقتصاد حيث يلعب دورا هاما في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية حيث يؤدي

دورا هاما وبارزا في تمويل عمليات الاستثمار بشقيها العام والخاص. فإلى جانب قبوله لودائع القطاعين الخاص والعام والمشاركة في اصدار الصكوك الاسلامية يقوم بممارسة دوره الأساسي في تمويل عمليات الاستثمار من خلال ما يقدمه للاقتصاد من تسهيلات ائتمانية وتمويلات مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة. وحول دور البنك واهميته في الحماية من الجرائم الالكترونية أكد الغانم أن البنك كغيره من البنوك الكويتية لديه القدرات الكفيلة للحماية من الجرائم الالكترونية في ظل تطور المعاملات المصرفية الالكترونية ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي يقوم باتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتطبيق التام لما ورد في القانون، والمتابعة المستمرة لجميع العمليات.

شاهين الغانم

بارتفاع 16 في المئة على أساسٍ سنوي

«المركز»: 132.7 مليار دولار.. إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الأولية الخليجية خلال 2020

أوضح المركز المالي الكويتي «المركز» أن سوق السندات الأولية في دول مجلس التعاون الخليجي شهد أعلى قيمة إجمالية للإصدارات خلال عام 2020، وذلك رغم تداعيات جائحة فيروس كوفيد19- والتراجع الحاد في أسعار النفط اللذان تسببا في تراجع نمو اقتصادات الدول الخليجية، ما ساهم في تفاقم عجز الميزانيات لديها وارتفاع حاجتها للتمويل. وجاء ذلك في التقرير الذي أصدره «المركز» مؤخراً بعنوان: «أسواق الصكوك والسندات الخليجية – 2020»، والذي يسلط الضوء على إصدارات الصكوك والسندات المصدرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي.

إصدارات الصكوك والسندات الخليجية بغرض التمويل

يتألف سوق الصكوك والسندات في دول مجلس التعاون الخليجي من الصكوك والسندات الصادرة من قبل الحكومات والشركات أو المؤسسات المالية لأغراض التمويل، وتكون مقومة إما بالعملات المحلية أو الأجنبية. وأوضح تقرير «المركز» أن إجمالي إصدارات الصكوك والسندات الأولية الخليجية بلغ 132.7 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020 بارتفاع قدره 16 % على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 114.2 مليار دولار أمريكي خلال عام 2019. كما، بلغ عدد الإصدارات الأولية 360 إصدار خلال 2020 مقارنة بـ 409 إصدار خلال 2019.

التوزيع الجغرافي للإصدارات الأولية

تصدّرت الإمارات العربية المتحدة إجمالي إصدارات سوق السندات والصكوك الخليجية في 2020 بقيمة إجمالية بلغت 48.5 مليار دولار أمريكي تشكّل 37 % من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية عبر 195 إصدار. وتلتها المملكة العربية السعودية بنسبة 32 % من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية، وحلّت بعدها قطر في المركز الثالث بنسبة 18 %، في حين بلغت حصة الإصدارات الكويتية 4.6 مليار دولار أمريكي تمثل 3 % من إجمالي قيمة الإصدارات الخليجية خلال العام.

الإصدارات السيادية مقابل إصدارات الشركات

وقد بلغت قيمة الإصدارات الأولوية السيادية الخليجية في 2020 66.3 مليار دولار أمريكي، بارتفاع قدره 25 % على أساس سنوي، مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 52.9 مليار دولار أمريكي في 2019. وبلغت إصدارات الشركات 66.4 مليار دولار أمريكي في 2020، بارتفاع قدره 8 % على أساس سنوي مقارنة بإجمالي إصدارات بقيمة 61.3 مليار دولار أمريكي في 2019.

السندات التقليدية مقابل الصكوك

ارتفعت إصدارات السندات التقليدية خلال 2020 بنسبة 10 % على أساس سنوي، حيث بلغت قيمتها 93.4 مليار دولار أمريكي مثّلت 70 % من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجية. ومن جهة أخرى، ارتفعت إصدارات الصكوك بنسبة 35 % على أساس سنوي لتبلغ 39.3 مليار دولار أمريكي خلال 2020، حيث مثّلت 30 % من إجمالي إصدارات سوق الصكوك والسندات الخليجية، وذلك مقارنة مع 29.1 مليار دولار أمريكي في 2019.

توزيع القطاعات

تصدر القطاع الحكومي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إجمالي قيمة الإصدارات في عام 2020، بقيمة بلغت 66.3 مليار دولار أمريكي، تمثّل 50 % من إجمالي الإصدارات، في حين حل القطاع المالي في المرتبة الثانية، بقيمة إجمالية بلغت 47.4 مليار دولار أمريكي تمثّل 36 % من إجمالي إصدارات الصكوك والسندات.

مدة الاستحقاق

هيمنت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها من خمس إلى عشر سنوات على إجمالي إصدارات السندات الخليجية، بقيمة إجمالية بلغت 42.8 مليار دولار أمريكي عبر 130 إصداراً مثلت نسبة 32 % من إجمالي قيمة الإصدارات، في حين بلغت الإصدارات التي تراوحت مدة استحقاقها ما بين عشر إلى ثلاثين سنة 36.2 مليار دولار أمريكي من خلال 66 إصداراً.

حجم الإصدارات

وتراوح حجم إصدارات الصكوك والسندات الخليجية في 2020 ما بين 5 مليون دولار أمريكي إلى 5 مليارات دولار أمريكي. وتفوقت الإصدارات التي تبلغ قيمتها مليار دولار أمريكي أو أكثر، حيث بلغت قيمتها الإجمالية 89.9 مليار دولار أمريكي، ما يمثّل 68 % من إجمالي قيمة الإصدارات الأولية.

هيكل العملات

وقد هيمنت الإصدارات المقومة بالدولار الأميركي على سوق الصكوك والسندات في الأسواق الخليجية خلال العام 2020، بقيمة إجمالية بلغت 102.6 مليار دولار أمريكي بنسبة 77 % من إجمالي قيمة الإصدارات، وذلك من خلال 203 إصدارات، تلتها الإصدارات المقومة بالريال السعودي بقيمة تعادل 17.7 مليار دولار أمريكي تمثّل 13 % من إجمالي قيمة الإصدارات من خلال 13 إصداراً.

التصنيفات الائتمانية

وخلال 2020، حصلت قرابة 70 % من إصدارات الشركات والحكومات على تصنيف ائتماني واحد أو أكثر من قبل إحدى وكالات التصنيف الائتمانية التالية: موديز، وستاندرد آند بورز، وفيتش، وكابيتال إنتليجنس.

الإدراج

وفي 2020، تم إدراج 234 إصدار من أصل 390 إصدار من الصكوك والسندات الخليجية بقيمة إجمالية بلغت 123.7 مليار دولار أمريكي. ويعد سوق لندن للأوراق المالية السوق الأكبر حجما من حيث قيمة الإصدارات الأولية، حيث بلغت القيمة الإجمالية 58.1 مليار دولار أمريكي من خلال 100 إصدار.

إجمالي السندات والصكوك الخليجية القائمة

وبلغ إجمالي إصدارات السندات والصكوك الخليجية القائمة 648.5 مليار دولار أمريكي، وذلك حتى 31 ديسمبر 2020. وهيمنت الإصدارات الحكومية على إجمالي قيمة الإصدارات بنسبة بلغت 57 %. وبالمقابل، هيمن القطاع المالي على قطاع الشركات، حيث استحوذ على 23 % من إجمالي قيمة الإصدارات.

وبلغت قيمة الإصدارات السعودية ضمن الإصدارات القائمة 248.1 مليار دولار أمريكي، بما يمثّل 38 % حتى 31 ديسمبر 2020، في حين بلغت قيمة إصدارات المؤسسات الكويتية من السندات والصكوك 25.1 مليار دولار أمريكي أو ما يمثل 4 % من إجمالي حجم الإصدارات الخليجية القائمة.

الإصدارات المحلية للبنوك المركزية الخليجية

الإصدارات المحلية للبنوك المركزية هي سندات تصدرها البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي بالعملات المحلية ذات الاستحقاقات قصيرة الأجل بغرض تنظيم مستويات السيولة المحلية. وخلال 2020، أصدرت البنوك المركزية في كل من الكويت، والبحرين، وقطر، وعُمان سندات وصكوك بقيمة إجمالية بلغت 48.1 مليار دولار (المعلومات غير متوفرة لإصدارات البنوك المركزية للدول الخليجية الأخرى). وقد تصدر بنك الكويت المركزي تلك الإصدارات بقيمة إجمالية بلغت 28.4 مليار دولار أمريكي، تلاه بنك البحرين المركزي بقيمة إجمالية بلغت 13.7 مليار دولار أمريكي.

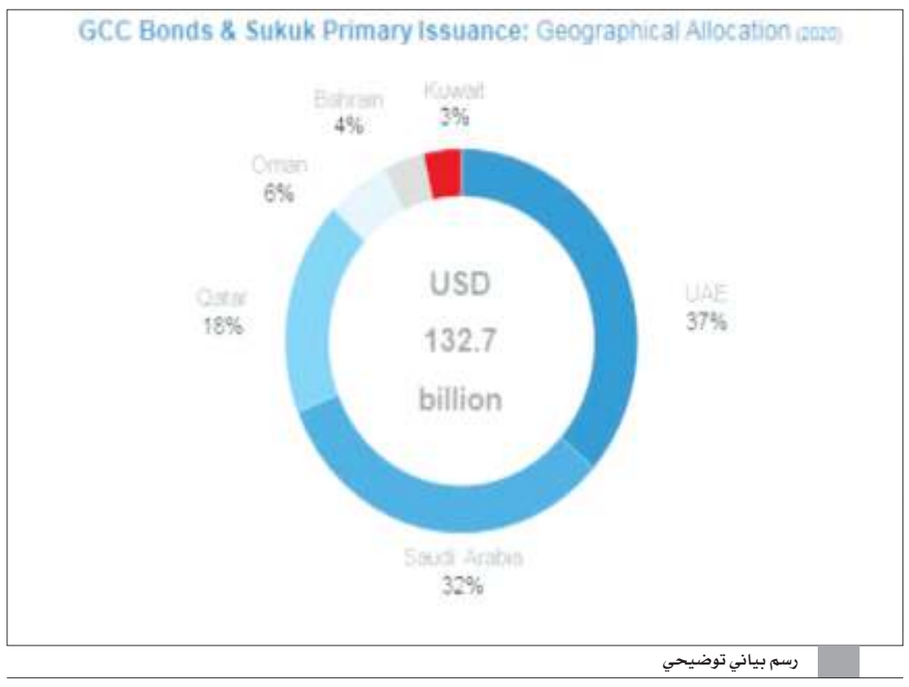

رسم بياني توضيحي

«هاليبرتون» تطرح حلولا لزيادة الإنتاج في الحقل الرقمي المتكامل لـ«نفط الكويت»

أعلنت شركة «هاليبرتون» عن حصولها على عقد من شركة نفط الكويت للتعاون معها في رحلتها للتحول الرقمي من خلال صيانة وتوسيع الحلول الرقمية لأصولها في شمال الكويت. وسيسمح ذلك لشركة نفط الكويت بتسريع دورة تحويل البيانات إلى قرارات من خلال تصميم وتشغيل التوائم الرقمية للحقل لأتمتة إجراءات العمل، بدعم من «ديسيجن سبايس 365»، وهي خدمة اشتراك قائمة على السحابة لتطبيقات الاستكشاف والإنتاج.

وسيساعد «ديسيجن سبايس 365»، القائم على بنية مفتوحة، مهندسي شركة نفط الكويت في نمذجة إجراءات العمل الذكية وتحسينها ونشرها، وذلك من أجل تخطيط عمليات الإنتاج والأصول وتوقعها وتحسينها. وتدمج البنية المفتوحة تقنيات «هاليبرتون» مع تقنيات الطرف الثالث لتعزيز الأداء التشغيلي وزيادة الاسترداد النهائي.وفي هذا السياق قال ناغاراج سرينيفاسان، نائب الرئيس الأول لـ«لاندمارك» المتخصّصة في الحلول الرقمية والاستشارات في «هاليبرتون»: «نحن متحمسون للتعاون مع شركة نفط الكويت في مبادراتها للتحول الرقمي والبناء على عملنا السابق لزيادة استرداد الخزانات والإنتاج». وأضاف: «من خلال استخدام الحوسبة السحابية وإنترنت الأشياء وتقنيات الوقت الفعلي لدفع طرق جديدة في العمل، يمكننا تحسين تخطيط الإنتاج والجدولة وتمكين التحسين الافتراضيّ والمستقلّ للخزانات».

وتأسست شركة «هاليبرتون» في عام 1919، وهي أحد أكبر مزودي الخدمات والمنتجات لقطاع الطاقة في العالم. وبفضل ما يزيد عن 40 ألف موظف يُمثلون 130 جنسية في أكثر من 70 دولة، تُساعد الشركة عملاءها على تحقيق أكبر قدر من القيمة خلال دورة حياة احتياطيات النّفط والغاز- انطلاقاً من تحديد مواقع الهيدروكربوناتٍ وإدارة البيانات الجيولوجية، ومروراً بالحفر وتقييم التشكيلات، وبناء الآبار وإكمالها، ووصولاً إلى تحسين الإنتاج خلال دورة حياة الأصول.

شركة «هاليبرتون»

بنك برقان يعيّن خلود الفيلي رئيساً لدائرة الاتصالات والعلاقات بالمجموعة

أعلن بنك برقان عن تعيين خلود رضا الفيلي، في منصب رئيس دائرة الاتصالات والعلاقات. حيث ستكون مسؤولة عن تطوير و قيادة جميع مهام دائرة الاتصالات و العلاقات للمجموعة مع التركيز على العلامة التجارية و مكانة البنك الرائدة في السوق. كما أنها ستتولى أيضا مهام العلاقات العامة و الإعلان من خلال التواصل المستمر مع اصحاب الشأن لضمان تطوير و تنفيذ استراتيجية البنك.

وفي هذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس الجهاز التنفيذي للمجموعة، مسعود حيات،:» نود أن نرحب بخلود الفيلي بانضمامها إلى عائلة بنك برقان، حيث إنها تتمتع بخبرة طويلة تمتد إلى أكثر من 25 عاما في عدة مجالات و قطاعات. كما يأتي هذا التعيين إيمانا من إدارة البنك على دعم الكوادر الوطنية الكويتية التي تتمتع بالعديد من المؤهلات، فنحن على ثقة تامة بأن ستكون لها بصمة و مساهمة فعالة في تحقيق أهداف البنك من خلال وضع الخطط و الاستراتيجيات اللازمة لتعزيز العلامة التجارية لمجموعة بنك برقان. بإسمي و اسم جميع العاملين في بنك برقان نتمنى لخلود دوام التوفيق.»

الجدير بالذكر، تتمتع خلود بخبرات محلية وعالمية في مجالات عدة منها، الاتصالات و العلاقات العامة، التخطيط الاستراتيجي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، إدارة المشاريع، اتباع نهج القيادة القائمة على الاستدامة و غيرها الكثير. كما شغلت خلود العديد من المناسب في عدة مؤسسات وشركات مرموقة مثل «ايكويت»، «مجموعة زين» ،»الوطنية للاتصالات» و»تركابيتال للاستثمار» و هي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي، و « وكالة الأنباء الكويتية – كونا».

تحمل خلود شهادة بكالوريوس الآداب في العلوم السياسية مع تخصص مساند في الأدب الإنكليزي من جامعة الكويت. وتشغل حاليا منصب عضو في الجمعية الدولية للعلاقات العامة (IPRA) لتمثل غرب آسيا، إلى جانب عضويتها في المنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية ومقرها مملكة البحرين. وشاركت في برنامج مؤسسة تومسون رويترز. كما نالت جائزة «فيوليت ديكسون» من المجلس الثقافي البريطاني في إطار منحة تشيفنينج الدراسية.

خلود الفيلي